علاء الدين الأعرجي*

ذكريات سياسية بعيدة ودروس جديدة

في الخمسينيات من القرن الماضي حينما كنا شبابا يافعين ومتحمسين، ولكننا واعون كل الوعي بما نحن فيه من تخلف، وفقر وجهل، كنا ننحي باللائمة على الانكليز فيما يتعلق بجميع مشكلاتنا المتفرعة عن تلك الآفات. لا سيما لأننا كنا نعتبر بلدنا العراق، الذي يملك جميع مقومات النهوض والتقدم، جزءا من ممتلكات بريطانيا العظمى، على الرغم من وجود ملك ودستور ومجلس أمة، ونتندر على هذه المؤسسات فنردد قول شاعرنا العراقي الشيخ باقر الشبيبي:

ملكٌ ودستورٌ ومجلسُ أمة
كلٌ من المعنى الصحيح مُجَرَّدُ
«المستشارُ» هو الذي شَرِبَ الطِلى
فعلامَ يا هذا الوزيرُ تُعَرْبِدُ؟

(الطِلى، الخمرة. «المستشار»، هو المستشار الانكليزي الذي كان يعين من جانب السفير البريطاني في كل وزارة، بغرض أن يستشيره الوزير، اذا شاء نظريا. وعمليا فان جميع القرارات الوزارية لا تصدر الا بموافقته. وفي الواقع كان هو الوزير الفعلي، والوزير العراقي دمية يحركها المستشار. لذلك يتهكم عليه الشاعر بهذا الأسلوب البليغ والهزلي).

وعندما كنا نلتهم يوميا مقالات صحيفة «الأهالي»، التي كان يصدرها «الحزب الوطني الديمقراطي» برئاسة كامل الجادرجي، وهو من الزعماء الديمقراطيين المحترمين؛ ونقرأ بعض ما يحدث في مجلس الأمة من تحديات صديق الانكليز نوري السعيد، رئيس الوزراء، لقلة من أعضاء المجلس الأحرار المعارضين من أمثال صادق البصام وحسين جميل والسيد عبد المهدي المنتفجي والشيخ محمد رضا الشبيبي وغيرهم (وهؤلاء خليط من السنة والشيعة، ولم تكن هذه المسألة ذات أهمية لنا اطلاقا، بل لم تكن مطروحة أصلا، فنحن، وجميع طوائف الشعب العراقي، نُقيِم السياسي بمواقفه الوطنية حصرا). أقول حينما نقرأ ذلك التحدي، وهو يقول لأعضاء المجلس «أتحدى أيا منكم أن يدخل باب هذا المجلس

هل نحن أمة «قاصرة» تحتاج دائما الى «وصاية الآخر»؟

تقسيم العراق مؤامرة سقط فيها الكثير من العراقيين

دون موافقتنا»، وذلك حين يعارضونه باتخاذ بعض القرارات، كنا نردد قول شاعر آخر، ربما الرصافي:

كلابٌ للأجانب هُمْ ولكنْ
على أبناء جلدتهم أسودُ

الوطنية في مصر، غصت غرفتي المتواضعة التي كانت تقع في «الحي 1952 وعند قيام ثورة اللاتيني» في باريس (الشاتلية)، بعدد من زملائي الطلبة العرب وبعض الفرنسيين، المدعوين للاحتفال بهذه المناسبة الوطنية ، حيث هللنا لهذا الانتصار العظيم، ومما قلت لهم في كلمتي ما معناه «هذا قطرٌ لأول الغيث الذي سينهمر في العراق وغيرها من البلدان العربية، بجهود شعوبها المستعبدة والمظلومة». وفعلا تفجرت ثورة العراق بعد ست سنوات فقط، بعدما عدت الى العراق. واذ طربْتُ فرحا بها، في البداية، حزنتُ وتشاءمتُ، بل غَضبتُ بشدة، لهمجية الجماهير، التي تجلت في القتل والتمثيل والسحل في الشوارع، لجثث رموز الحكم البائد، وخاصة الوصي على عرش العراق عبد الاله وصديق الانكليز نوري السعيد وولده صباح. وكنت أتمنى أن تحرص قيادة الثورة على حياتهم، وتقدمهم لمحاكمة عادلة، لا كما فعلت ببعض الوزراء السابقين، فقدمتهم الى ما يسمى بـ«محكمة الثورة»، أو محكمة «المهداوي» (المهزلة)، السيئة الصيت، فأضرت بسمعتها وبسمعة القضاء والقانون وحقوق الانسان.

المهم أننا بعد أن تحررنا من الاستعمار فشلنا تماما في ارساء المؤسسات الوطنية الحديثة لتحقيق الديمقراطية، ليس في العراق فقط بل في جميع البلدان العربية التي اندلعت فيها الثورات. بل لم تتمكن هذه البلدان من تحقيق تقدمها المنشود. فضلا عن أنها فشلت مرة أخرى في مواجهة اسرائيل في حرب الـ67.

لماذا؟ هل السبب هو الآخر الذي كلما يُطرد من الباب يعود ليدخل من الشباك، كما يقول البعض؟ ربما كان هذا صحيحا، ولكن السؤال الأهم: لماذا نترك شبابيكنا مشرعة ليدخل منها كل عابر سبيل؟

ولماذا بعد أن تخلصنا من الاستعمار الخارجي وقعنا في براثن الاستبداد الداخلي؟

يقول عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» «ما الفرق على أمة مأسورة لزيد أن يأسرها عمر؟ وما مثلها الا الدابة التي لا يرحمها راكب مطمئن، مالكا كان أو غاصبا؟».

فالمستبد مهما كان عادلا سيظلم، ومهما كان عاقلا سيخطئ!! وهذا ما حدث فعلا خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال. أما اليوم فان العراق يتعرض لخطر من نوع جديد.

ان ما يحدث الآن في هذا البلد المبتلى، مأساة أعدها له الآخر، لتقسيمه وتدميره. ولئن فاتت هذه المؤامرة على كثير من العراقيين، فإنهم تردوا في هاويتها من حيث لا يدرون، على الأرجح. فراحوا يتقاتلون بضراوة فيما بينهم. في وقت هم أحوج ما يكونون فيه، الى التضامن والتعاون لطرد المحتل وبناء البلد. فهذا الشرخ المذهبي الخطير، الذي يعود تاريخه الى أربعة عشر قرنا، لعبت على ورقته جهات أجنبية معروفة تريد تقسيم العراق كمخطط محتمل لايجاد حل نسبي للأزمة وخروج أمريكا من مستنقع العراق بشيء من ماء الوجه، من جهة، وتطويع دويلات العراق للتطبيع مع اسرائيل، من جهة أخرى.

يقول وجاي باخور الباحث في «مركز هرتسليا» وهو أشهر مراكز البحث الاسرائيلية، انه في حال لم يسفر الاحتلال الأمريكي للعراق، عن تقسيم هذا البلد، فانه يمكن اعتبار الحرب الأمريكية عليه فاشلة من أساسها ولم تحقق أهدافها.

ومشروع تقسيم البلدان العربية ولا سيما العراق، ليس جديدا فقد طرح في عدة مناسبات سابقة، تحقيقا لزيادة السيطرة على دول صغيرة وضعيفة ومتناحرة، لقطع أي طريق محتمل لفكرة تحقيق الوحدة العربية التي تؤرق اسرائيل والدول الامبريالية. فبعد أن تخلت دول المحور عن وعودها للعرب في تأسيس وحدتهم المنشودة، بعد أن ساعدوها في القتال ضد العثمانيين، وفي أعقاب تقسيم البلاد العربية، بين بريطانيا وفرنسا، في معاهدة «سايكس ـ بيكو» السرية؛ تكررت الأفكار والمحاولات لمضاعفة التفكيك. فمنذ عام 1983، مثلا، اقترح المستشرق برنارد لويس، المعروف بمواقفه المعادية للعرب، تقسيم العراق الى ثلاث دويلات: دولة شيعية في الجنوب ودولة سنية في الوسط ودولة كردية في الشمال العراقي والشمال الشرقي من ايران وغرب سورية وجنوب تركيا... كما اقترح تقسيمات أخرى في مصر وسورية والسعودية. وبعد الحرب الأخيرة على العراق، أشار الى أن العراق دولة مصطنعة، وان احتلاله فرصة لتصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبه البريطانيون، أي تفكيكه الى عدة دويلات بحسب الطبيعة السكانية، وانتماءاتها الدينية والعرقية.

وذكر المؤرخ الاسرائيلي بيني موريس في لقاء مع احدى المحطات الأمريكية قبيل الحرب على العراق قائلا: ان العراق دولة مصطنعة رسمها الانكليز وخلطوا فيها عشوائيا بين شعوب و طوائف لا تريد في الحقيقة أن تتعايش مع بعضها.

وأشار جون يو، أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا بيركلي والباحث في منظمة American Enterprise Institute اليمينية المتطرفة، الى اقتراح نشره في صحيفة «لوس أنجليس تايمز»، يقضي بتقسيم العراق الى ثلاث مناطق/دويلات.

ونقلت محطة «الجزيرة»، عن مصادر ألمانية أن الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عاموس مالكا قد قال ان غياب العراق عن خارطة المنطقة بمساحته الحالية ووحدة أقاليمه سيكون أحد العوامل المهمة في تقليص المخاطر الاستراتيجية على اسرائيل، مشيرا الى حقيقة مشاركة العراق في جميع الحروب التي خاضتها الدول العربية ضد اسرائيل، ومضيفا أن العالم العربي بدون العراق الموحد هو أفضل لاسرائيل من العالم العربي بوجود العراق الموحد.

وقال الجنرال داني روتشيلد، الذي تولى في السابق منصب رئيس قسم الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية انه يجب على اسرائيل أن تحاول تطوير علاقات مع «الكانتونات» التي تنشأ في العراق الجديد، مشيرا الى علاقات تاريخية جمعت بين اسرائيل وقادة الأكراد في شمال العراق.

وحين قامت قوات التحالف باجتياح العراق، يبدو أن المحتل عرف نقطة الضعف المختفية والموروثة منذ 14 قرنا فلعب عليها تحقيقا لأهدافه البعيدة، في «فرق تسد»، من جهة، وخدمة لمصالح اسرائيل في المنطقة، من جهة أخرى. ونحن نعلم أن من جملة الأسباب الرئيسية للحرب على العراق كانت تتعلق بالمصالح الاسرائيلية، لأن العراق كان يشكل أهم دولة عربية يمكن أن تهددها. وقد ظهرت معالم تلك الدلائل منذ اختيار أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، الذي تكون بناء على التشكيلة العرقية والطائفية المتنوعة للعراق، وذلك على الوجه التالي: 5 أكراد، واحد كلدو آشوري، واحد تركماني، 5 سنة، 13 شيعة، وقد أدى هذا التقسيم، الذي تكرس فيما بعد، الى احياء النعرات الطائفية التي كانت نائمة في «العقل المجتمعي»، مما أسفر أخيرا عن قيام الحرب الطائفية المستعرة حاليا. ويقال، ان جهات أجنبية، عكفت على تأجيج هذه النعرات، بالقيام بأعمال ارهابية على المراكز الدينية الشيعية، خاصة في مسجد سامراء الكبير.

ومع توفر جميع هذه الأدلة نراقب، بكل أسف، أن بعض العراقيين ، يساعدون اسرائيل في تحقيق أهدافها البعيدة في المنطقة، من خلال اذكاء هذا القتال العنيف الجاري هناك. (لا نريد أن نتطرق الآن الى تداعيات هذا الصراع الذي قد يشعل المنطقة برمتها، من خلال تدخل دول الجوار، ليس فقط على الأمة العربية، بل على مصالح أمريكا نفسها، والدول الغربية عامة).

وهنا لا بد أن نطرح هذا السؤال الخطير:

تُرى لماذا في كل مرة يتاح لنا فيها الاستقلال والحرية، نقع في أخطاء تؤدي الى كوارث، تجعلنا نترحم على العهود السابقة، وتسقطنا في هاوية لا يبدو أن لها قرارا؟ هل يعني ذلك أننا ما زلنا قاصرين ونحتاج الى وصاية «الآخر»؟

والوصاية على شؤون البلدان العربية ليست غريبة عنها، بل متواصلة تاريخيا منذ تأسيس نظم «الحماية» ثم «الانتداب»، (العراق والأردن وسورية ولبنان، بموجب ميثاق عصبة الأمم) ، ثم «نظام الوصاية»، بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وليس من الضروري أن تكون الوصاية صريحة بل أصبحت ضمنية. لننظر الى لبنان اليوم الذي طلب لجنة تحقيق دولية، وهو الآن بصدد طلب محكمة دولية. لنقارن بينه وبين اسرائيل التي ترفض باصرار أي تدخل خارجي دولي في شؤونها أو بالأحرى في انتهاكاتها، بل تعتبر أية مشاركة دولية في سياساتها العدوانية أو اجراءاتها مسا بسيادتها.

والوصاية ليست بالضرورة مباشرة كما أسلفنا، بل يمكن أن تتخذ أشكالا أخرى. فنحن نعتبر هذه الوصاية قائمة الآن على بلدان مثل مصر والأردن، اللذين يحصلان على مساعدات من أمريكا، وما يعقبها من شروط وقيود. أما بقية معظم بلدان الخليج فانها مدينة لأمريكا بحمايتها. فلا يمكن أن تتخذ قرارات مخالفة لآراء «الوصي المحترم والحامي المخلص».

نعم، قد ينجح العراق في تحطيم أسطورة أكبر وأقوى دولة في العالم، ولكنه قد يغرق بعدها في حمامات دم قد تجعله يطلب مساعدة دولية من الأمم المتحدة (وصاية)، ربما يفشل في الحصول عليها، فيتورط في حرب أهلية قد تتواصل عشرات السنين. فمتى يستيقظ العراقيون ويثوبون الى رشدهم، ويحلون معضلاتهم دون وصاية «الآخر»؟

* محام وكاتب من العراق يقيم في نيويورك

عوني فرسخ*

الشعب الفلسطيني وتحديات «الفوضى البناءة»

■ لاحت في الأسبوع الماضي في أفق قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين نذر الوقوع في مستنقع «الفوضى البناءة» المعتمدة أمريكيا لاحكام السيطرة على الوطن العربي وتأصيل استلاب ارادة شعوبه. وبرغم التوصل لاتفاق التهدئة وتشكيل لجنة لمعالجة الاشكاليات الراهنة فانه في ضوء التجارب الماضية من المتوقع أن لا يصمد هذا الاتفاق طويلا. ذلك لأن التناقض فيما بين طرفي الصراع الفلسطيني انما هو تناقض بين خيارين استراتيجيين: خيار المقاومة بكل الوسائل التي يجيزها القانون الدولي بما في ذلك الكفاح المسلح، وخيار الاستسلام والاستجداء والاستهانة بالكرامة الوطنية والمراهنة على ما قد يجود به الصهاينة ان كان العنصريون يعرفون الجود. وعلى ذلك فالاحتمال الأرجح تغلب قوة الدفع نحو التردي في مستنقع «الفوضى البناءة»، ما لم تواجه دواعي الفتنة، والقوى الدافعة اليها، بحراك وطني فلسطيني وقومي عربي ملتزم بثوابت الصراع.

وبداية ألاحظ أن مسارعة الادارة الأمريكية والقيادات الصهيونية والأوروبية لاعلان الترحيب بدعوة الرئيس محمود عباس لاجراء انتخابات مبكرة، في مقابل معارضة غالبية فصائل المقاومة وشخصيات وطنية متعددة الانتماءات، ما يدل على أن الجدل المحتدم في الضفة والقطاع ليس انعكاسا لتنافس على الحكم في سلطة فاقدة السيادة وحرية صناعة القرار، وانما هو نزاع متصل بمواقف متعاكسة تجاه الصراع مع التحالف الامبريالي ـ الصهيوني. فضلا عن أنه في اتساع دائرة معارضي الدعوة ما يؤشر الى اعادة تشكل الخارطة السياسية في الضفة والقطاع المحتلين، بحيث بات الرئيس عباس وزمرة أوسلو يواجهون جبهة عريضة تشمل، الى جانب حماس والجهاد الاسلامي، الجبهتين الشعبية والديمقراطية وأربع جبهات أخرى، والمبادرة الوطنية بقيادة د. مصطفى البرغوثي، وأمين سر فتح فاروق القدومي ومؤيديه. الأمر المؤكد أن يستفز ذلك مختلف القوى الدولية والاقليمية والفلسطينية التي تتمنى الخلاص من حكومة حماس والمجلس التشريعي الذي تحوز غالبية مقاعده، ودفع هذه القوى لوضع العصي في دواليب أي حوار يستهدف تحقيق الوحدة الوطنية الملتزمة بثوابت الصراع والحوار الديمقراطي لحل الاشكاليات بين شركاء المسيرة والمصير.

كما الاحظ أن تراجع الرئيس عباس بقوله: لا داعي للانتخابات المبكرة اذا قامت حكومة «الوحدة الوطنية» تراجع تكتيكي وليس استراتيجي، بدليل تأكيده في المؤتمر الصحافي مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير على عزمه اجراء الانتخابات المبكرة: فضلا عن التمايز الكيفي بين طبيعة ودور الحكومة المنشودة في نظره وبين تلك المطلوب ان تلتزم بالثوابت الوطنية في سائر قضايا الصراع مع العدو الصهيوني. في حين يعلن الرئيس عباس اشتراط التزام الحكومة بما يلبي مطالب الرباعية، وما نصت عليه «خارطة الطريق»، أي الاعتراف باسرائيل غير مبينة الحدود، ونزع سلاح المقاومة وتفكيك بناها، والتنسيق الأمني مع الجيش والأجهزة الأمنية الاسرائيلية، والعودة للمفاوضات المارثونية حول قضايا: القدس، والحدود، واللاجئين، والمستوطنات. الأمر الذي يعني الالتفاف على القرار 194 وقراري مجلس الأمن 242 و338.

وليس ينكر أن في مقدمة ما هو مطلوب وطنيا وقوميا وانسانيا وضع حد نهائي للتواطؤ الدولي والاقليمي والاوسلوي على تجويع مواطني الضفة والقطاع المحتلين، عقابا لهم على اختيارهم الديمقراطي لأنه لم يأت بالنتائج التي كانوا يأملونها. فضلا عن أن الشعب الذي ضرب أروع آيات الصمود والمقاومة يرفض مقايضة الحقوق الوطنية بخبز «معونات» استلاب الارادة والكرامة واحترام الذات الوطنية. وكثيرة هي المؤشرات التي تدل على أن هذا الشعب عظيم الاباء لم يزده حصار التجويع الا تمسكا بكامل حقوقه المشروعة، اذ لم تصدر عنه أدنى اشارات الخضوع والاستسلام لما يريده مجوعوه.

والرئيس عباس ومستشاروه لا يجهلون أن الدعوة للانتخابات المبكرة تشكل خرقا للقانون الأساسي للسلطة، حيث تقتضي حل المجلس التشريعي القائم الذي لا يملك الرئيس صلاحية حله. وفي ذلك دلالة لاديمقراطية دعوة السيد الرئيس. فضلا عن أنه بدعوته اللاقانونية يهدد الوحدة الوطنية في الصميم ويشرع الأبواب للاقتتال الفصائلي. ثم ان في ذلك ما يؤكد عدم ادراك زمرة اوسلو، أنها بتواصل العمل باستراتيجية التفريط بالحقوق الوطنية المشروعة على مذبح تعظيم المكاسب الذاتية لم تضر بالقضايا الوطنيه فقط و انما أضعفت فتح في ميزان القدرات و الأدوار أيضا. فضلا عن تجاهلهم تجارب ما يجاوز قرنا من الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، رسبت في الوعي الفلسطيني الخاص، والعربي العام، القناعة بأن التنازلات تجر لتنازلات اكبر. والمثال الحي تعاطي التحالف المضاد مع «عملية السلام»، التي لم تخط طول سنواتها الخمس عشرة خطوة واحدة نحو السلام العادل والشامل، وانما تمكين العدو الصهيوني من مراكمة مكاسبه الاستيطانية والتطبيعية.

وعندما تأتي الدعوة للانتخابات المبكرة في زمن تفاقم حدة نقاشات دوائر صناعة القرارات الأمريكية والصهيونية على خلفية الفشل المريع في العراق ولبنان وفلسطين، فان ابسط ما يقال فيها انها تصب في قناة ترحيل أزمة التحالف الأمريكي ـ الصهيوني لساحة الضفة والقطاع المحتلين، لتعويض الخسائر المقر بها في الساحتين العراقية واللبنانية. في حين أن الظرف الدولي والاقليمي مناسب للحراك الوطني الفلسطيني لتطور نوعي، بحيث يوسع اطار التحولات البادية الوضوح في الساحات الأمريكية والأوروبية والاسرائيلية، والدفع باتجاه تعظيم الشعور بضرورة تنفيذ القرارات الدولية بالانسحاب من كامل الأرض المحتلة سنة 1967، بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات كافة، واقامة الدولة كاملة السيادة ومستقلة الارادة وعاصمتها القدس الشرقية، واعادة اللاجئين والتعويض عليهم، واطلاق سراح جميع الأسرى.

وذلك ممكن وشرطه قيام الجبهة الوطنية في الضفة والقطاع، وتفعيل الشتات الفلسطيني، والتوجه لانتخابات المجلس الوطني. ليصار بعد ذلك الى اعادة انتخاب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تفعيل المنظمة كي تعود ممثلة شرعية بحق لشعب الصمود والمقاومة، وقادرة على توظيف امكاناته المادية وقدراته البشرية، والتواصل المنتج مع الأهل في الأرض المحتلة سنة 1948 وفي العمق القومي العربي. وبالتالي وضع آلية الانعتاق من اسار ارتهان الارادة الوطنية للتمويل الأوروبي والأمريكي. والسؤال الأخير : ماذا كان سيكون عليه الوضع لو اتجهت كل بنادق الاخوة الأعداء في الضفة والقطاع لقتال العدو، ولو اندمجت مسيرات التحزب الفصائلي في مسيرة واحدة لتدمير جدار الفصل العنصري وكسر حصار التجويع، ولو التقت كل الجهود لتحرير الارادة الوطنية من قيود اوسلو وتوابعه. وأليس في ذلك الدرع الواقية من التردي في مستنقع «الفوضى البناءة»؟!!

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

مهزلة اسمها الانتماء الحزبي في موريتانيا

سيدي محمد ولد ابه*

قد لا يصدق عاقل أن أغلبية مرشحي الأحزاب السياسية للانتخابات النيابية والبلدية الماضية في موريتانيا، لا علاقة لهم بهذه الأحزاب، وانتماؤهم اليها صوري في أغلب الأحيان، لذلك من الطبيعي أن تجد مستشارا أو نائبا برلمانيا يقرر في لحظة ما الخروج على خيارات وقرارات الحزب السياسي الذي ترشح باسمه، بل وحتى الخروج من عباءة الحزب نفسه، ذلك أن الانتماء الحزبي عندنا اسم بلا مسمى، فأغلب العمد والبرلمانيين اليوم لا يتوفرون على بطاقات انتساب للأحزاب التي رشحتهم، والأحزاب نفسها ليست لها سجلات احصائية بالمنخرطين فيها..

والسبب الرئيس في سطحية الحياة الحزبية عندنا يعود أولا الى سيطرة الجهل على ثلاثة أرباع الناخبين تقريبا، وثانيا الى غياب البرنامج السياسي، والمشروع المجتمعي، من الرؤية الحزبية الوطنية، الناجم بدوره عن انعدام المرتكزات الأيديولوجية في البناء السياسي المتداعي أصلا.

والا فما سر الهجرات المتتالية من والى الأحزاب، والاستنزاف الذي تعرضت له هذه الأحزاب على يد المستقلين، بمجرد تسرب اشاعات تفيد بتبني المجلس العسكري الحاكم خيار الاستقلالية. والأطرف في هذا المجال هو الشكاوى التي تلهج بها ألسنة قادة الأحزاب من أن المستقلين استنزفوا قوتهم الانتخابية، إذ لو كانت هناك أحزاب بمعايير وأسس سليمة، لما كان هناك داع للقلق من وسائل الاغراء التي تستخدم عادة لاستمالة هذا الطرف أو ذاك.. ولأن الرباط بين الحزبي وحزبه، غير مقدس بالمرة لانتفاء البرامج ووسائل الاقناع الأخرى، فمن الطبيعي جدا أن يحدث ما حدث، من خروج للمستشارين البلديين عن قرارات ائتلاف قوى التغيير في العاصمة نواكشوط وغيرها من المدن، ومن الطبيعي كذلك أن يتبرأ نائب برلماني من حزبه الذي قاده الى قبة البرلمان، ويعلن الانخراط في صفوف المستقلين، ومن الطبيعي أيضا أن ينفرط عقد الائتلاف الذي يضم أكثر من 10 تشكيلات سياسية..

ان ما يحدث في موريتانيا ـ في المواسم الانتخابية ـ يكشف بوضوح هشاشة المؤسسات الحزبية، وقصر نظر القائمين عليها، والذين يلجأون في مثل هذه المناسبات الى ابرام تحالفات قبلية وعرقية، ويعزفون على جميع الأوتار، ويلعبون على كل الحبال، حتى منها تلك التي يتهدد السقوط اللاعبين عليها في مستنقعات الفتن والحروب والنزاعات الضيقة.. كل ذلك في سبيل الحصول على مكسب انتخابي وهمي وآني أيضا.. والمتتبع للانتخابات الأخيرة يدرك الى أي حد سقط قادة التشكيلات السياسية في أوحال القبلية، وتحالفوا مع القوى الظلامية، التي تتناقض في توجهاتها ورؤاها مع كل ما يمت الى الدولة بصلة، ناهيك عن التحالفات الأخرى التي جمعت أعداء التطبيع بمهندسيه، ودعاة الاشتراكية الشعبية بأساطين الليبرالية، ورسل الحرية والعدالة بالاقطاعيين الأرستقراطيين.. أمر فظيع جدا يكشف بما لايدع مجالا للشك عن درجة من التردي تعيشها نخبنا السياسية، التي تتخذ من البراغماتية منهاجا، والوصولية سلاحا، والسلطة هدفا في سبيل الوصول اليه تبقى كل الطرق مشروعة.

* كاتب صحافي من موريتانيا
sidimoha@maktoob.com

حافظ ابراهيم خير الله*

اين الوطن في نظام الأسرة السعودية؟

■ لفت الانتباه موضوع في «القدس العربي» منشور في 2006/12/6 وبتوقيع الكاتب السعودي أ. د. ثامر السعيد يدافع فيه عن عدد من التدابير الأمنية التي تطبقها السلطات السعودية المختصة على الحدود مع العراق سارد معلومات مفيدة عن طول الحدود بين العراق وكل من الدول المجاورة سبق للصحف الامريكية ان نشرتها في مناسبات عديدة. التفاصيل التي نشرها السعيد مفيدة في المطلق كمعلومات عن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية ولا سيما من زاوية الفهم بان القلق يساور السلطات المختصة حول التحركات الحاصلة على الحدود المشتركة مع العراق وعلى خلفية مقاومة «الارهاب» والتصدي للمهربين.

من نص الموضوع يتبين ان الدافع الى كتابة ما قرأناه هو في المطلق الدفاع عن موقف السعودية في موضوع الحدود العراقية اضافة الى التهجم على من يعارض النظام السعودي في الخارج وبالتحديد في بريطانيا. وقد اخذ الكاتب راحته التامة في اطلاق الاوصاف والنعوت على هؤلاء المعارضين مقتربا مسافة قشة واحدة من قانون القدح والذم والشتم المعمول به في بريطانيا.

تحديدا سمى الكاتب د. مضاوي الرشيد التي تكتب مقالها التحليلي الاسبوعي كل يوم اثنين في «القدس العربي» وهو في العادة عن اوضاع سعودية تعرفها هي بوسائلها الخاصة وبنوع علاقاتها مع بني قومها ومنطقتها النجدية اذ هي ابنة مدينة حائل بامتياز لانها من آل الرشيد الذين لهم تاريخهم وموقعهم. الكلام الذي ورد عن الدكتورة مضاوي الرشيد تستطيع هي ـ اذا شاءت ـ ان ترد او لا ترد عليه اذ هذا شأن شخصي يرتبط بمفهومها عن مقامها ومرتبتها وبالنصوص التي تفرضها عليها تربيتها التي نشأت عليها.

غير ان هذا التهجم على الكاتبة والاكاديمية المعروفة أوجد نوعا من الاستفسار عمن تكون هذه الانسانة التي يلقبها كثيرون من معارفها بانها «اللبوة النجدية». في الحصيلة يتبين انها اميرة من آل الرشيد وان جدها هو الذي كان امير الرياض الذي تقاتل مع عبد العزيز آل سعود وان والدها الامير طلال اضطر الى مغادرة المملكة الى بيروت حيث تزوج لبنانية بيروتية من آل بحصلي المروقبن، ولذا تربت مضاوي الرشيد في بيروت وتعلمت في «الانترناشيونال كولدج» (اي الثانوية التابعة للجامعة الامريكية في بيروت) ونالت شهادة البكالوريا اللبنانية بامتياز فائق كان لفترة طويلة حديث اللبنانيين عن هذه الفتاة العربية التي تفوقت على كل اولادهم بالعلامات التي حصلتها. هذه الفتاة انتقلت بعد البكالوريا الى الجامعة الامريكية ثم ومن هناك الى جامعة كيمبريدج في بريطانيا حيث حصلت على الدكتوراه بامتياز وعلى غرار ما فعلت في لبنان. هي الآن استاذة علوم الانسان في «كينغز كولدج» التابع لجامعة لندن والمحاضرات التي تلقيها تستقطب العدد الوفير ممن يشاؤون الاستماع الى هذه الاستاذة العربية الفريدة والاستفادة من كلامها. ولمعلومات الدكتور ثامر السعيد فان مقالات الدكتورة مضاوي الاسبوعية تجري ترجمتها الى ست لغات ومن جانب مؤسسات ومعاهد علمية ودوائر حكومية وفي اطار ما يسمى الوقوف على معلوماتها وآرائها وتحليلاتها لما هو جار في المملكة العربية السعودية، اذ يتوطد الاعتقاد الآن ان هذه الدكتورة هي نقيض كل التفشيرات والتشبيحات الصادرة عن قطيع من حملة الاقلام الذين يتعيشون ممن يدفع لهم من اهل الكاز والمازوط. اما وقد قلنا ما نعرف عن هذه «اللبوة» التي سنسعى الى التعرف اليها طالما هي بهذه الصفات العالية، فاننا نعود الى طرح التساؤلات على الدكتور ثامر حول انفعالاته غير المبررة ضد الذين يكتبون ضد الحكم الاسروي القائم في السعودية اذ لعله يتحمس فيعود الى تنويرنا بالافادات والفوائد التي تتدفق من هذا النظام حتى يصبح في مقدورنا تسفيه هؤلاء المعارضين «السعوديين» في ما يكتبون.

مثلا هل للكاتب الكريم ان يقول لنا رأيه في الأزمة المحقونة جدا التي نشأت في الشهرين الاخيرين بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية بسبب التحقيق الذي كان يجريه المكتب البريطاني لجرائم الاحتيالات الخطيرة في صفقات السلاح والعمولات التي جرى تحويلها الى عدد من كبار القوم في النظام السعودي؟ الذي صرنا نعرفه ان النائب العام البريطاني اخذ التوجيهات من رئيس الحكومة البريطانية لوقف هذه التحقيقات استنادا الى ان الاسرة المالكة والحاكمة السعودية هددت بالغاء ما تبقى من الصفقة ـ وهي بعشرات المليارات من الجنيهات ـ والى ان اعلان اسماء الذين قبضوا سيكون من الكبائر. مجلس العموم البريطاني يضم احزابا تعترض على وقف التحقيقات وهذا يعني ان المسألة لم تنته بعد.

هل لدى الدكتور ثامر ما يؤكد ان الموضوع هذا كله يتضمن الافتئات على الدولة السعودية او نظامها او الاسرة الحاكمة والمالكة فيها؟ هل لديه من الرد ما يرد الاعتبار ويؤكد ان هذا النظام السعودي نظيف طاهر وانه مظلوم بالتعرض لكل هذه المعلومات البريطانية التشهيرية؟ لو كان هذا السعودي مقيما في بريطانيا اما كان يتمنى لو تبتلعه الارض حتى لا يقرأ ولا يسمع ولا يشاهد (التلفزيونات) حول ما يقال عن عدد من كبار المسؤولين في النظام الأسروي السعودي وعن الذين يساعدونهم من بقية الهويات العربية؟

لماذا هذا الخوف من التحقيق، هذا الهلع، هذا الارتهاب القاتل؟ كنا نقول الرجال لا تخاف. اين هؤلاء من اولئك!

الدكتور ثامر محق في ان يحب وطنه وله في موضوعه كلمات وجمل يشكر فيها (ولا شكر على واجب!!) على ما يقوله في التغزل بوطنه. ولكن الا يعتقد الدكتور ثامر ان الوطن اعلى واكبر من اي كان من حكامه ومسؤوليه وان هنالك فارقا بين حب الوطن وانتقاد عدد من الحاكمين او العابثين الذين هم اصحاب القرار والذين تحوم حولهم اقوال تجرح اقسى انواع التماسيح؟

في موضوع اسرائيل، يستاء الدكتور ثامر من بعض التلميحات «الرشيدية» التي تجمع بين النظام الاسروي السعودي والنظام العنصري الاسرائيلي. بالعودة الى قراءة ذلك الموضوع الذي نشرته «القدس العربي» في 2006/11/27، يصبح المرء ميالا الى القبول بالمقارنة التي وضعتها الدكتورة مضاوي حول «عنصرية» كل من النظامين في التعاملات مع عدد من الاطراف الداخلية بل وحتى مع بعض الاطراف الخارجية. ما الخطأ في ذلك؟ هي اكاديمية واستاذة في جامعة لندن (وما ادراك ما جامعة لندن!!) وتوصلت بالبحث العلمي وبالاثبات وعلى طريقتها الى وجود حالة جامعة بين هذين الكيانين. اذا كان لديك يا دكتور ثامر تحليل علمي آخر يناقض تحليلها، فهاته لنا في موضوع جديد لنقرأه. لا مانع عندنا بالاعتزاز بالاراء العلمية الصادرة عن العلم والحصافة لدى دكتورين من ديارنا.

وللمناسبة واذا ما كتبت يا دكتور ثامر عن الموضوع الاسرائيلي فمن المهم ان تنتبه الى الرد على الوفير من «الادعاءات» التي نراها في الاعلام الغربي وفحواها ان كبيرا كبيرا من اركان الادارة الامنية السعودية «رايح جاي» على اسرائيل بطائرته الخاصة في مهمات امنية وتفاوضية نحن ندعي اننا لا نعلم بعد بتفاصيلها. كل ما نعرفه ان القتلى الفلسطينيين يتعاظمون عددا وان المال الايراني وليس المال السعودي هو المعول عليه اذا ما سمح له بالوصول الى المحتاجين الذين جفت الدنيا في وجوههم. فهل في امكانك يا دكتور ان تسد افواه المعارضين السعوديين في الموضوع الاسرائيلي بعدما فلقوا رؤوسنا بـ«الادعاءات» و«الاكاذيب» عن العلاقات السعودية ـ الاسرائيلية المزعومة؟!

اخيرا فان انتفاعنا العقلي سيكون كبيرا جدا اذا ما افادنا الدكتور ثامر عما هي عليه سياسة النظام السعودي حيال العراق من زاوية اعطائنا الرأي النهائي والاخير وغير المتذبذب والثابت والصامد في موضوع الدفاع عن هذا المذهب او ذاك في العراق وفي غيره من بلدان العرب، وما اذا كان هذا الدفاع سيكون بالدولار ام باليورو ام بالليرة اللبنانية ام بالريال السعودي، رحمة بالدينار العراقي الذي اطفئ وهجه.

ولا مانع من ان نقرأ ان ليس للموساد الاسرائيلي اية علاقة بما نحن بصدده وان هنالك فارقا بين حب الوطن وانتقاد عدد من الحاكمين او لصد العراقيين الذين يصدرون الارهاب الى السعودية في مجال التأكيد على ان السعودية خالية تماما من «الضالين» الذين يحملون السلاح في شوارع الرياض وجدة اذ ان كل هؤلاء جرى تصديرهم سابقا الى افغانستان ـ وما اكثرهم!

النقطة البديهية البسيطة هي التالية: هل يعتقد الدكتور ثامر ان المعارضة لا يجوز وجودها في السعودية؟ اذا كان الامر كذلك هل من الممكن اعطاؤنا تبريره لهذه السالفة؟! وقبل ان ننسى: هل يدلنا الدكتور ثامر على «عمه» الذي يؤمن بصلاحه لان يكون الحاكم الجديد بين افراد الاسرة الحاكمة والمالكة وهل يزيدنا علما وثقافة بان يشرح لنا لماذا هو «سعودي» مع انه لا ينتمي الى اسرة تحمل دون غيرها هذه الكنية؟

عاشت الاوطان، وللدكتور اطيب التحيات. دمتم افندم!

* صحافي لبناني مقيم في لندن

د. عمر عصام الطاهر*

محمود عباس: مفاخر في غير محلها

■ استهل الرئيس محم